العلاقات غير الرسمية في التنظيم السياسي الإسلامي
حركة "حمس" نموذجا

د/مختار جعيجع
جامعة الجزائر2

مقدمة:

عندما يشرع أي محلل سوسيولوجي في دراسة أي تنظيم اجتماعي يجد نفسه مضطرا إلى معالجة موضوع العلاقات الاجتماعية داخل ذلك التنظيم وتحليلها، لهذه الأهمية راح ألان تورين A. Touraine السوسيولوجي الفرنسي، يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية لا على مستوى المؤسسات فقط بل على مستوى المجتمع برمته، وما الجماعات والتنظيمات وحتى المجتمع بكامله سوى شبكة من العلاقات والأفعال الاجتماعية، ويضيف بأن على عالم الاجتماع ألا يكتفي بتصنيف هذه العلاقات وفرزها عن بعضها البعض بل عليه أن يربطها بالمواقف والوضعيات التي يتم فيها الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة[1].

وإذا كان تصنيف العلاقات داخل التنظيمات متعددا ومتنوعا منها: العلاقات العمودية والعلاقات الأفقية وعلاقات القوى والنفوذ والسلطة والعلاقات الشكلية واللاشكلية، وعلاقات الإنتاج (حسب الماركسية).. الخ، فإننا سنركز هنا على جانب محدد من العلاقات وهي العلاقات غير الرسمية أي اللاشكلية، كما يصطلح على تسميتها في بعض الأحيان، والكيفية التي تعمل بها هذه العلاقات للتأثير في العلاقات الاجتماعية داخل تنظيم اجتماعي؟ فإذا ما أردنا التعرف على هذه العلاقات، لا بد من معالجة مفهوم التنظيم بشكليه الرسمي وغير الرسمي.

لقد تنبه باحثون في مجال التنظيمات إلى وجود ما يمكن تسميته بالتنظيم غير الرسمي إلى جانب التنظيم الرسمي في مختلف مؤسسات المجتمع، لا سيما في المؤسسات الإنتاجية، وهو غالبا ما يتعلق بأبنية ثقافية غير محددة وخارجة عن إطار القيم والقواعد والقوانين

---

[1] Alain Touraine: Pour la sociologie, Paris, Points, 1974, p.p.30-31

الرسمية الخاصة بالتنظيم، والتي تحدد أدوار ومكانات الأفراد. وقد تعني هذه الأبنية الثقافية جملة من المعتقدات والعواطف والقيم التقليدية التي اكتسبها الأفراد والتي لها صلة بإقامة علاقات صداقة أو تعاون أو تنافس وعداوة ومشاحنة داخل المؤسسات التي يعملون بها. ومن هنا جاءت أهمية دارسة العلاقات غير الرسمية في فهم السلوك التنظيمي برمته، فهناك بعض الدراسات التي أوضحت تأثير الأصول السلالية والدينية للأفراد في فرص الحراك الاجتماعي وفي توزيع القوى داخل التنظيم[1].

ولما كانت العلاقات الرسمية في داخل التنظيم ترتبط ببنائه الرسمي المتمثل في جملة الأدوار والمراكز والقوانين والقواعد والبرامج والأهداف والاستراتيجية.. المحددة رسميا في لوائح التنظيم وتعطي له صفة العقلانية البيروقراطية (بمعناها: التنظيم الرشيد في تسيير الإدارة)، فإن العلاقات غير الرسمية، بالعكس، لا ترتبط بكل ذلك لأنها تحدث داخل جماعات تكونت بصفة غير رسمية نشأت بشكل تلقائي أو عفوي أحيانا، وهي كذلك ما دامت تشبع حاجات الأفراد الفاعلين في التنظيم، وطالما ساعدتهم في حل مشكلاتهم الخاصة في الوقت الذي عجز التنظيم البيروقراطي عن ذلك. لقد استنتج بعض الباحثين بأن هذا النوع من الجماعات غير الرسمية تعكس علاقات اجتماعية هي أيضا غير رسمية وهي متعدد ومتنوعة في التنظيم الواحد بحسب انتماءات الأفراد وأصولهم الاجتماعية وثقافتهم ومستواهم التعليمي.. الخ، كما توصلت إليه دراسة ميدانية جزائرية في هذا المجال[2].

وحينما كانت اهتمامات علماء اجتماع التنظيم الأولى مركزة قبل كل شيء على مردود العمل الإنتاجي في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تنبه باحثون آخرون إلى أهمية دراسة العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات الصناعية، فظهرت أعمالهم مبكرا في الولايات المتحدة فيما يُعرف بالتنظيم العلمي للعمل (O.S.T) أو التايلورية[3]، ثم اتسعت في نفس المجال عند ألتون مايو، ومورينوا، وج.ليفي، إ. فريدبارغ، وميشال كروزيي.. الخ.

---

[1] عبد الهادي الجوهري: علم اجتماع الإدارة، مفاهيم وقضايا، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1983، ص 118- 119.

[2] انظر، محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 94 وص. 280

[3] التيلورية، نسبة إلى فريدريك هـ. تايلور (1856- 1915)، الذي قام بأولى المحاولات لعقلنه التنظيم العلمي للعمل اليدوي في المصنع الذي يقوم على التفتيت الدقيق للوظائف واستبعاد كل الحركات الأخرى والأنشطة غير الرسمية، كل ذلك من أجل زيادة المردود الإنتاجي واستغلال كل طاقات العامل. انظر في هذا الصدد:
Pierre Jardillier: L'organisation Humaine du travail, Paris ,P.U.F,2è. Ed, 1973.

بيد أن الأبحاث التي تناولت العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات ذات الطابع الثقافي أو الديني أو الخيري فإنها تبدو قليلة، إن لم نقل نادرة، وبالأخص المتعلقة بالتنظيمات السياسية. ويظهر أن "ليف دافيدوفيتش" المعروف باسم ليون. تروتسكي L.Trotski المفكر السياسي الروسي هو أول من تنبه إلى وجود هذا النوع من العلاقات الاجتماعية، أي تلك العلاقات غير الرسمية داخل الحزب البلشفي في سنواته الأولى، فقد قام بتحليل النسق غير الرسمي (أو اللاشكلي) في التنظيمات الحزبية الشيوعية، فوجد أن التصور الفكري الشيوعي الذي كان سائدا حينذاك كما لو كانت العلاقات التنظيمية عقلانية وديمقراطية، بحيث تسمح باتخاذ القرارات بصفة جماعية واقعية. فدفع هذا التصور إلى بروز جماعات غير رسمية عن الحزب، بمعنى ظهور علاقات أخرى غير رسمية بالنسبة إلى أيديولوجية الحزب، سميت فيما بعد بانكسارات حزبية، ويعود السبب في ذلك حسب تروتسكي إلى غياب الديمقراطية الفعلية ووجود بدلا من ذلك بيروقراطية في الممارسة الحزبية الشيوعية.[1]

فمن المفيد إذًا أن نعالج هذا النوع من العلاقات داخل التنظيمات، هذه التي تتميز بها المجتمعات المعاصرة بانتشارها الواسع وتعدد أشكالها وتفاوت أحجامها كما تتعدد أهدافها وغاياتها التي ترمي إلى تحقيقها، لكننا سنقتصر هنا على تحليل العلاقات غير الرسمية في نموذج تنظيم سياسي ذي مرجعية دينية إسلامية متمثل في حركة مجتمع السلم. وهي حزب سياسي جزائري معروف منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث يتداخل فيه الفعل الديني بالفعل السياسي والتنظيمي، وبين الرسمي وغير الرسمي في العلاقات بين أعضائه ومبررات اختيارنا نحددها في النقاط التالية:

أ ـ غالبا ما يركز الباحثون في التراث العلمي للتنظيمات على دراسة العلاقات في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والخدماتية دون الاهتمام بهذا النوع من العلاقات في التنظيمات السياسية أو الدينية أو الخيرية.

ب ـ تتمتع الجزائر في وقتنا الحالي بالعديد من التنظيمات السياسية والجمعيات الخيرية (أي التنظيمات اللاربحية عموما) دون أن تكون العلاقات الاجتماعية بداخلها محل اهتمام الباحثين.

ج ـ أضحت التنظيمات ذات الطابع السياسي الديني من الموضوعات المألوفة لدى رجال الإعلام والسياسة، ولكنها لم تدرس بجدية من الداخل دراسة واقعية ميدانية أي وصف العلاقات الاجتماعية داخل هذه التنظيمات وتحليلها ومحاولة تفسيرها وخاصة في الجزائر.

[1] Georges Lapassade & René Lourau: Clefs pour la sociologie ,Paris, Eds. Seghers. 1975, pp.138-139

لهذه العوامل جاء هذا العرض ليعالج العلاقات غير الرسمية وأهميتها في البناء الرسمي للعلاقات في حركة مجتمع السلم (حمس)، التي تأسست في السادس من ديسمبر 1991، وعرف مؤسسوها بمرجعيتهم الدينية، كما تعتبر في الوقت الحالي نموذجا عن الحركات السياسية الإسلامية بعد التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بموجب دستور 23 فيفري 1989[1]. ومنذ ذلك الحين نالت هذه الحركة السياسية انتشارا جغرافيا قطريا واسعا (بحيث صار لها تواجد في كثير من القرى والمدن، وفي البلديات والولايات الجزائرية). كما احتلت المرتبة الثالثة جزائريا كقوة سياسية بعد حزبي جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وتملك الآن كثيرا من المؤسسات والفروع التنظيمية (سياسية تنظيمية وأخرى تربوية وخيرية.. الخ) والتي تعمل بصفة رسمية ومعترف بها قانونا ذلك أن هذه المؤسسات تحدد العلاقات بين أعضائها بصفة رسمية وقانونية من توزيع للأدوار والمهام والمسؤوليات وتحدد مكاناتهم وتخطط للبرامج والأهداف والاستراتجيات كأي تنظيم معاصر رسمي آخر.

ومع ذلك يبدو أن شبكة العلاقات بين أعضائها معقدة، يضيق المجال هنا لعرضها كلها، لذلك سنكتفي بتحليل أهم جوانبها المتداخلة بين ما هو رسمي، المحدد قانونيا، والجانب غير الرسمي المتمثل في العلاقات الحميمية، والتي غالبا ما تتصف بالتجانس في الفكر والمعتقد والعلاقات القرابية بين الأفراد. كما نحاول توضيح التأثير المتبادل بين هذا النوع من العلاقات في الأدوار الرسمية والأنشطة غير الرسمية التي يؤديها المنخرطون في حركة حمس سواء داخل مؤسساتها أم خارجها. بناء على افتراض أن من نتائج تلك العلاقة ينشأ تجانس بين أفراد "جماعات" الفروع التنظيمية للحركة وهو أساس ديناميكية النشاط السياسي داخل الحركة، علما بأن هذا الدراسة مركزة على الفاعلين من المناضلين في قاعدة الحركة وتستثني الأفراد القياديين في قمتها.

اعتمدنا في عرضنا هذا على نتائج دراسة ميدانية وثائقية (2011)، قمنا بها باستجواب عينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بلغ عدد أفرادها 232 عضو، فضلا عن تحليل وثائق وبيانات مدونة خاصة بهذه الحركة السياسية منذ نشأتها، باستخدام تقنيات بحث وتحليل متنوعة ضمن مناهج متعددة: كمية وكيفية ووصفية وتاريخية.. الخ[2].

---

[1] مختار جعيجع: استراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، قسم علم الاجتماع، 2011، ص 313.

[2] المرجع السابق، ص.16، وص360- 369

الانخراط أساس العلاقات الرسمية:

يعد مفهوم المنخرط والانخراط والمفاهيم القريبة (كالمناضل والمتعاطف والمناصر.. الخ) من المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع السياسي والتي حازت نقاشا واسعا، ونجدها في الخطب السياسية وفي تحليل الموضوعات السياسية، ودون أن نتطرق إلى كل هذه القضايا لمحدودية عرضنا هذا، سنعرف عملية الانخراط مباشرة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي التي ترى في "الانخراط" بأنه عملية تسجيل الفرد ضمن حزب أو نقابة.. والقبول بالمشاركة في حركة قبولا فعالا[1]. أما تعريفنا العملي المتعلق بالانخراط في الحركة موضوع دراستنا فيتلخص في التالي هو "العملية التي يصبح معها الفرد عضوا رسميا في حزب، بحيث يوافق على شروط العضوية المنصوص عليها في قوانينه الداخلية، وهو في الواقع الدخول في علاقة أو علاقات رسمية مع مجموع المنخرطين، وتحددها مجموعة حقوقه وواجباته التي ينبغي أداؤها نحو هذا الحزب، أي نحو العلاقات الرسمية في هذا التنظيم السياسي"، لأن الحزب كأي تنظيم اجتماعي آخر هو في الواقع شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين المنتمين إليه، والتي لا يمكن أن تتم وتضمن وجود الحزب السياسي إلا عبر عملية الانخراط، ولهذا سنصف هذه العملية أولا في تاريخ حركة مجتمع السلم، ثم نحاول توضيح ارتباطها بالعلاقات غير الرسمية من داخل الحركة أو خارجها.

تذبذب عملية الانخراط:

كشفت نتائج الدراسة المذكورة آنفا عن أن الانخراط في صفوف الحركة خلال عقدين من الزمن قد تم بوتيرة لكنها كانت متذبذبة: ارتفعت نسبته في البداية ثم انخفضت وبعد ذلك ارتفعت مرة أخرى، ثم انخفضت ثانية وبشكل كبير في نهاية العقد الماضي. لذلك فهذه الدراسة تفسر هذا التذبذب كما يلي:

1 ـ إن حركة مجتمع السلم عاشت الأحداث المأساوية خلال التسعينيات والتي مرت بها الجزائر ذاتها وتأثرت بها، وقبل ذلك وفي ظروف صعبة انطلق مؤسسو "جمعية الإرشاد والإصلاح"[∇] ـ وعلى رأسهم الشيخ محفوظ نحناح ـ ليؤسسوا لاحقا حزبا سياسيا تحت اسم "حركة المجتمع الإسلامي" (حماس)، ذات المرجعية الدينية الإسلامية، لكنها تبنت منذ البداية نهجا سياسيا اتصف بالوسطية والاعتدال الفكري السياسي، مخالفين بذلك النهج

---

[1] Madeleine Grawitz: Lexique des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1991, p6

[∇] تأسست في 10 سبتمبر 1989 بموجب دستور 23 فيفري 1989 ، قبل تأسيس حركة المجتمع السلم (حماس سابقا وحمس لاحقا)، وهي جمعية غير سياسية وكان الشيخان: محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني هما اللذان بادرا بتأسيسها بنهج فكري وتربوي يشبه إلى حد كبير نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في القرن الماضي.

السياسي المتشدد الذي عُرفت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ◊ حينذاك، وكان شعارها "لا للعنف ولا للتطرف نعم للتسامح والحوار"، ولذلك جذبت كثيرا من الإسلاميين المعتدلين في تلك الفترة بحيث بلغت نسبة المنخرطين 70٪ سنة 1992 حسب عينة الدراسة. غير أن وتيرة الانخراط تراجعت بعد سنتين من التأسيس، بسبب تفاقم الأحداث الدامية والصراع العنيف في مطلع الثمانينيات بين الجيش الجزائري ورجال الأمن من جهة، والجماعات المسلحة المتشددة من جهة ثانية. فساد شعور بالرعب والقلق والخوف بين الجميع، الأمر الذي جعل الكثير من الناس يلتزمون الحيطة والحذر من الإعلان عن انتمائهم السياسي لحركة المجتمع الإسلامي حينذاك، هذه التي اعتبرت موالية للسلطة وغريمة الإسلاميين الجهاديين، بل كان من الصعب على أي أحد الإفصاح عن أفكاره السياسية.

2 ـ ارتفعت نسبة الانخراط قليلا في نهاية التسعينات حينما بدأت بوادر الحوار تظهر من أجل الصلح بين الجيش الإسلامي للإنقاذ من جهة، وقيادة الجيش الجزائري من جهة ثانية، ولا سيما بعد تشتت وضعف فعالية معظم الجماعات المسلحة، وبدا الجو السياسي مناسبا لإحياء النشاط السياسي للأحزاب، خاصة بعد ترشح الشيخ نحناح لأول مرة للانتخابات الرئاسية والتي فاز على إثرها بالمرتبة الثانية بعد الرئيس "ليامين زروال" مرشح السلطة حينذاك. غير أن تلك الظروف كانت بمثابة فرصة مهمة ولأول مرة وفرت للشيخ مجالا كي ينشر أفكار الحركة ويوضح أهدافها السياسية خلال حملته الانتخابية، وهذا ما شجع منخرطين جددا على الانضمام إلى صفوف حركة مجتمع السلم، فوصلت النسبة إلى18.1٪ بين سنتي 2000- 2001.

3 ـ أما السبب الثاني المتعلقة بتراجع نسبة الانخراط الثانية، وهي الأضعف والتي بلغت 2.7٪ في نهاية العقد الأول من القرن 21، فيعود إلى المشاكل التي حدثت في قمة هرم هذا الحزب، أهمها الانشقاق في الصف القيادي له، وهو أول محنة سياسية عرفت في تاريخ الحركة، حيث انشق عن حركة مجتمع السلم قياديون بزعامة "عبد المجيد مناصرة" الذين بادروا بتأسيس حزب جديد سمي "حركة الدعوة والتغيير". ولا شك أن هذا الحدث لم يكن مشجعا على انخراط مناضلين جدد في صفوف حركة مجتمع السلم، بل ربما العكس إذ كان سببا في خروج عدد من المناضلين القدماء من الحركة، ومع ذلك يبدو أن كثيرا من العناصر بقيت وفية للحركة ومتماسكة إلى حد كبير، كما أشارت ملاحظاتنا خلال التجمعات العديدة التي جاءت عقب تداعيات ذلك الانشقاق.

◊ وهي حزب سياسي إسلامي جزائري، تأسس في عام 1989 بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج ، فاز بالانتخابات البلدية في أول انتخابات تعددية ديمقراطية في تاريخ البلد، لكنه حل سنة 1992 بعد أن أظهر نهجا سياسة متشددة في نظر السلطة السياسية الحاكمة آنذاك التي تخوفت منه عقب فوزه فوزا كاسحا في الانتخابات التشريعية. انظر ، احمد الموصللي : موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي ولإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 205

وسطاء في الانخراط:

إن طموح أي حركة سياسية لا ينحصر في كيفية جذب منخرطين جدد ذوي كفاءة نوعية فحسب، بل في كثافة انخراط عدد من الأفراد في صفوفها ومدى انتشارهم جغرافيا، غير أن كل ذلك يتوقف على الدور الذي يؤديه المنتمون "السابقون" لجذب أكبر عدد من المنخرطين لاحقا أو انتقاء عناصر جديدة. فمنذ 1989 أظهرت بعض التجارب من تكوين أحزاب إسلامية في الجزائر كيفية جذب واستقطاب منخرطين ومتعاطفين جدد، وبالأخص تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المُحَلَّة) التي كانت لها قدرة بارزة على جمع أكبر عدد هائل من المنخرطين وضمهم إلى صفوفها وفي فترة وجيزة، وعلى قدرتها كذلك في الانتشار الجغرافي على كامل التراب الجزائري بسرعة فائقة غير مسبوقة. بيد أن هذا تمَّ دون تحرٍّ من النوعية الفكرية والثقافية لهؤلاء المنتسبين إليها، أي تمَّ دون احتراس من توجهاتهم الفكرية الفردية في خلق اللاتجانس بين الأعضاء، فهناك كان من بينها الإسلامي المتشدد والمتطرف والمتسامح والوسطي.. الخ، وربما كان ذلك سببا مهمّا في عملية تفكك هذا الحزب من الداخل بحيث لم يكن كتلة واحدة موحدة منسجمة، فانحلت العلاقات الداخلية لهذا الحزب سريعا بمثل السرعة التي بني بها[1].

ولا ريب أن هذه التجربة كانت درسا فعليا قد حفظته الأحزاب الأخرى ذات المرجعية الإسلامية، لهذا كانت "حركة مجتمع السلم" حذرة أشد الحذر في عملية انتقاء المنخرطين في صفوفها كما يشير إلى ذلك قانون العضوية وشروطها[2].

ولكي نتعرف على عملية الانخراط الفعلية طرحنا سؤالا مفتوحا على عينة من المناضلين عن كيفية انخراطهم في الحركة بالصيغة التالية: "كيف تم انخراطك؟" فوجدنا اهتماما كبيرا بهذا السؤال بحيث بلغت نسبة المجيبين عنه 92.2٪ (بعد حذف نسبة الذين لم يحددوا إجابتهم والمقدرة بـ 7.8٪) ومعنى ذلك أن لحظة الانخراط عند هؤلاء هي لحظة مهمة لا يمكن محوها من الذاكرة بسهولة، فاختزلنا أجوبة هؤلاء في أربع حالات:

أولا علاقة الصداقة بنسبة تقدر ب 44.4٪، وهي أهم الطرق التي أوصلت المناضلين إلى الدخول في "جماعة" بالحركة ـ ثانيا: علاقات القرابة بنسبة 26.3٪. ـ ثالثا "الاستقطاب" بنسبته 6٪، ـ وأخيرا، عن طريق أساتذتهم بنسبة 4.3٪. وتشير كلمة الاستقطاب هنا إلى عملية جذب أشخاص واستدراجهم إلى الانخراط في الحركة عن طريق الإقناع، على أن يتَّصِفوا

---

[1] مختار جعيجع، مرجع سابق، ص. 248.

[2] حركة مجتمع السلم: القانون الأساسي، الباب الثاني، الفصلين الأول والثاني، المواد: 6، 7، 8،9.

بخصائص دينية وخلقية سلوكا وفكرا والتي تقترب من خصائص النموذج الذي تتبناه الحركة بطريقة غير مباشرة، وغالبا ما تتم هذه العملية في الأوساط الجامعية عن طريق التنظيمات الطلابية، حسب تصريح بعضهم. وهناك "طرق أخرى" باقية للانخراط لكن نسبتها ضعيفة لا تتجاوز 11.2٪، وهي جد متنوعة من بينها استخدام الكشافة الإسلامية، والمساجد والمؤسسات التربوية التابعة للحركة (الروضة، المدارس القرآنية..) والتي تعتبر "محاضن" تربوية تُعِد الأطفال والفتيان مسبقا للتوجه الفكري والديني تحضيرا لدخولهم إلى الحركة عند بلوغهم السن القانونية.

وإذا كانت هذه النسب الإحصائية تبين كيفية تشكل الحركة منذ نهاية الثمانينيات، فإنها تعبر كذلك عن نوعية العلاقات الداخلية للحركة وهذا ما ينبغي علينا تحليله تحليلا سوسيولوجيا، لأن العلاقات الرسمية داخل الحركة "الممثلة في الانضمام الرسمي أي القانوني إلى هذا التنظيم "تسبقها علاقات غير رسمية بين الأفراد متمثلة في الصداقة أولا، ثم العلاقات الدموية وقرابة النسب ثانيا، وعلى ضوء ذلك تتم عملية انتقاء الأشخاص النموذجيين أو المقبولين حسب معايير محددة في قانون "النظام الداخلي" ومعايير أخرى مقبولة عرفيا ومنها:

- أن يكون الشخص متدينا متخلقا بالأخلاق الإسلامية وقبل كل شيء. وكلمة متدين تعني ممارسة شعائر الإسلام (كالصلاة والصوم والابتعاد عن المحرمات والسلوكات التي لا تقرها الشريعة الإسلامية..)، ومن هنا وصفت الحركة بأنها حزب سياسي إسلامي.

- أن يكون معتدلا ووسطيا في أفكاره بحيث لا ينزع إلى التطرف والتعصب الفكري (الذي يكفر الناس والنظم السياسية والديمقراطية، أو يعتبر الجهاد بالعنف ترياقا لكل العلل وهو الحل الأوحد.. الخ، فكل هؤلاء مرفوضون من الانخراط). وهذا معناه رفض كل من ينتمي إلى جماعة أخرى باستثناء الجمعيات غير السياسية الموالية لحركة مجتمع السلم كجمعية الإرشاد والإصلاح.

- الأفضل أن يتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة العلمية (شهادات عليا) أو المهنية وغيرها بحيث تستفيد الحركة من خدماته مستقبلا. وهذا الشرط غير مصرح به وليس ضمن القوانين الرسمية. ولذلك وجدنا أن العينة المدروسة تضم نسبة عالية من خريجي الجامعات، والموظفين في وظائف رسمية الذين يشكلون الطبقة المتوسطة في المجتمع كالمدرسين التربويين، والإداريين والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم الذين ناهزت نسبتهم الـ50٪ في العينة المدروسة.

في هذا الجانب نلاحظ أن الحركة تستند إلى العلاقات غير الرسمية في دعم العلاقات الرسمية داخل مؤسساتها. وهي بالتالي مفيدة في عملية التجانس بين أفراد "الجماعة" من حيث

الأفكار والتوجهات وتقليص الخلافات في الرأي، فتفيد بالتالي في تقوية التماسك الداخلي للجماعات وتجعل بناءها مستقرا. ويثير هذا الاستنتاج تساؤلا آخر يتعلق ببناء شخصية المنخرط في الحركة ومرجعيته الدينية والفكرية والسياسية، بحيث تجعل جماعته منسجمة وموحدة في أفكارها تكاد تكون متطابقة، فالفكرة التي تجمع بين أعضاء الحركة هي بمثابة الإسمنت المسلح الذي جعل بناء العلاقات في قاعدة الحركة ثابتا نسبيا رغم تقلبات المشهد السياسي الجزائري منذ ظهور التعددية السياسية، ناهيك عن الخلافات التي نشبت بين المناضلين في الصف الأول من القياديين في الحركة بعد وفاة مؤسسها سنة 2003، ثم الانشقاق في قيادة الحركة كما ذكرنا ذلك أعلاه.

لكن التراجع المستمر في نسبة المنخرطين، حسب الدراسة الميدانية السابقة، الذي حصل في الأعوام الأخيرة، يؤشر بأن حركة مجتمع السلم بدأت "تشيخ" أي إن قاعدتها من المناضلين صارت تضم كهولا أكثر من الشباب، لكنهم بقوا أوفياء للحركة حتى وإن انحرف بعض من قادتها في الصف الأول عن السمت التربوي والديني الذي كانت تتحلى به (وما زال بعضهم على العهد)، ذلك السمت هو الذي كان يصون ضميرها من الانزلاق نحو المصالح وطغيان الأنانية المقيتة، وإذا استمرت القاعدة في وفائها للحركة من خلال انخراطها ومساهمتها فليس مرد ذلك إلى براعة خطب هذا القائد ولا لفصاحة لسان آخر، بل إلى الضمير الديني والشعور الجماعي القوي الذي يتمتع به هؤلاء.

الدوافع نحو الانخراط:

إذا كنا قد عالجنا ظاهرة الانخراط في شكلها الخارجي بالنسبة إلى الأفراد الفاعلين في تنظيمات الحركة، فإن هناك عوامل أخرى دفعتهم إلى أن يختاروا هذا التنظيم السياسي وينتسبوا إليه دون غيره، وهي دوافع داخلية مرتبطة بتكوينهم الثقافي والديني والتربوي وتمثل جانبا من علاقاتهم غير الرسمية، لذلك طرحنا على أفراد العينة السؤال التالي: "ما الذي يجعلك أكثر اقترابا من مناضلي الحركة؟" كان السؤال مهما عند الأغلبية الساحقة بنسبة 97.8 ٪، لكن إجابتهم أظهرت جانبين أساسيين من الدوافع هما: الجانب الديني في المقام الأول، والجانب السياسي في المقام الثاني [دون أن ننسى كذلك ذكر دوافع أخرى غير أنها كانت ضعيفة النسبة مثل: المستوى الفكري، تكوين صداقة، ومن أجل التعاون، تحقيق مصالح، والبحث عن الاستقرار..الخ[⊕]].

[⊕] كان دوافعهم المصرح بها متعددة ومتنوعة لكنها مرتبة بحسب الأهمية :ديني سياسي، مادي مصلحي، معنوي... الخ.

وفي هذا الشأن باستطاعتنا القول بأن الطابع الديني للعلاقات يكاد أن يكون شاملا للجميع عندما تصل نسبته إلـ 94.7٪، أي الذين صرحوا بأن الجانب الديني هو الدافع إلى الانتساب إلى الحركة، وأن 33٪ للجانب السياسي في العلاقات ثم نسبة 18.9٪ موزعة على جوانب أخرى متنوعة. وهذا ما يؤكد أن العامل الديني في العلاقات هو أساس الانخراط أكثر من أي عامل آخر، بمعنى هو أساس تجمع الأفراد في شكل جماعات موحدة متماسكة وليس من أجل تحقيق المصلحة الفردية والدوافع الإيديولوجية والسياسة بمعناها التقليدي والتي تحتل مرتبة أقل. ويمكن تفسير ذلك بأن هناك نسبة مهمة من أفراد العينة كانوا أعضاء في "جمعية الإرشاد والإصلاح" ثم انخرطوا في الحركة، ومن المعروف أن هذه الجمعية قد سبقت "حركة مجتمع السلم" إلى الوجود، هذا وإن عددا منهم مازال مزدوج الانتماء بين الحركة والجمعية في آن واحد كما بينت نتائج الدراسة.

وخلال حضورنا بعض التجمعات "الجماهيرية" الرسمية لحركة مجتمع السلم وتواجدنا في بعض مقراتها واحتكاكنا الشخصي المباشر مع مناضليها في القاعدة، جمعنا عدة ملاحظات ميدانية واقعية، والتي ساعدتنا على تفسير دوافع عملية الانخراط بالدوافع الدينية أكثر من الدوافع الأخرى نلخصها فيما يلي:

أولا: أن ثقافة مناضلي الحركة متشبعة بالثقافة الإسلامية، ويتجلى هذا في الخطاب المتبادل بينهم الذي تملؤه عبارات دينية محضة، مستخدمة بإسهاب خاصة أثناء الحوار والمناقشة: كالاستدلال بالآيات القرآنية والحديث النبوي وأقوال الصحابة وعلماء الإسلام.. الخ، فضلا عن استخدام عبارات التعامل البيني مثل "الأخ الفلاني والأخت الفلانية، الإخوان، الجماعة، الشيخ الفلاني.. الخ، كل ذلك يجعل الزائر لمقرات الحركة يخال نفسه أمام طلاب معهد علوم الدين وليس أمام مناضلين سياسيين.[*]

ثانيا: أن منشورات الحركة ومجلاتها (الإلكترونية) وملصقاتها الموجهة إلى قاعدتها ومؤلفات نخبتها.. وغيرها، غالبا ما يكون مضمونها دينيا وأخلاقيا، وتقل فيها الموضوعات ذات الطابع السياسي المحض.

ثالثا: تتعلق هذه الملاحظة بالأنشطة الدينية التي تقوم بها الحركة في المناسبات الدينية (كالأعياد، وشهر رمضان، المولد النبوي.. الخ) وصلاة الجماعة التي يقوم بها الجميع في أماكن

[*] لو سمحت لنا الفرصة، في تقديري، لتحليل مضمون حديث عفوي مسجل تسجيلا صوتيا في مقرات الحركة، ثم فرز عباراته الدينية وغير الدينية لوجدنا أن نسبة هذه الأخيرة مرتفعة أضعافا مضعفة مما نجده في مثل ذلك التسجيل ولكن في مقرات أحزاب أخرى ليست لها مرجعية أسلامية .كحزب جبهة التحرير أو التجمع الوطني الديمقراطي.

التجمعات الشعبية وفي مقرات الحركة دون استثناء، ومن المحتمل أن توجد مصليات في كل مقر من مقرات الحركة المنتشرة في ربوع الوطن، بحيث أضحى البعض منها يمثل مساجد صغيرة، تقام فيها صلاة الجماعة وتدار حلقات للموعظة الدينية ويرتل فيها القرآن الكريم..[◊].

أما سبب انخفاض نسبة المصرحين بأسبقية العامل السياسي في الانخراط (الـ33٪) والتي احتلت المرتبة الثانية، رغم أن تنظيمهم تنظيما سياسيا قانونيا وممارسة، فيُعزى إلى أن "الفكرة السياسية" التي يحملها هؤلاء لا تتوافق تماما مع ما يصرح به قادة الحركة في خطبهم.. هذه الخطب التي طغت عليها لغة سياسية ولا سيما في السنين الأخيرة. وهذه الفكرة التي ترى بضرورة العودة إلى المرجعية الإسلامية كتابا وسنة في بناء قوانين الدولة وأسسها السياسية قبل أي مرجعية أخرى لأن الشعب الجزائري مسلم متدين يدين بالإسلام.

وبالفعل فإنهم ينظرون إلى كثير من القوانين الرسمية السارية على أنها لا تتناسب والشريعة الإسلامية، إن لم تناقضها كلية، (كالقوانين البنكية الربوية وقوانين التجارة، و"حرية" السياحة مع مسألة بيع الخمور والمراقص والملاهي.. وظاهرة التبذير المالي من قبل مؤسسات رسمية في مجال الفن الماجن، قوانين العقوبات، ومسألة الثقافة.. الخ). فالصمت الظاهر على المستويين قمة وقاعدة حركة حمس ليس دليلا على رضاهم عن الوضع والمشهد السياسي الجزائري، حتى وإن كانوا شركاء سياسيين فيه، بل هو سكوت على مضض إلى حين أسلمة المجتمع بكامله عن طريق نضال قاعدة الحركة، هذه القاعدة المتشكلة في الغالب من تربويين وجامعيين وإطارات.. الخ، هي أقرب من الجماهير الشعبية تتعامل معه بأسلوب التربية والدعوة المباشرة أو غير المباشرة، ويبقى العمل السياسي للذين هم في قمة الحزب. وحسب هذه العينة فإن الأغلبية في القاعدة تراهن على أن العمل التربوي والدعوي لكل المجتمع هو الطريق الأمثل والأنجع الذي يمهد الطريق لتطبيق المشروع السياسي الإسلامي.

وخلاصة لذلك نرى بأن دوافع المنخرطين الدينية والتربوية، والتي هي نابعة من مرجعياتهم الإسلامية، لا تنطبق مع المعنى السياسي لحركة حمس من جهة ولا مع خطبها الرسمية في السنين الأخيرة لأن فكر قادة الحركة قد نما في جانبه السياسي أكثر وصارت لهم ثقافة سياسية بمعنى الكلمة، بينما قاعدة المناضلين مازالت تركز في اهتمامها ونشاطها على الجانبين الديني والتربوي أكثر من السياسي وتعطي الأولوية للديني قبل السياسي، ويبدو أنها لا تستطيع الفصل بينهما قولا وعملا.

◊ يقال في هذا الشأن بأن الشيخ محفوظ نحناح هو أول من بادر بصلاة الجمعة في مقرات الحركة إبان المحنة الجزائرية لأسباب أمنية في التسعينيات، فاستمرت هذه العادة تقريبا، تؤدى الصلوات الجماعية والأنشطة الدينية في هذه المقرات، مما يوحي للزائر الغريب أن المكان له قدسية وهيبته خاصة وكأنة لا يمت للسياسة بصلة.

أنشطة المنخرطين الرسمية:

وهي تلك الأنشطة التي كلف بها المناضلون رسميا وحسب مكاناتهم الرسمية المحددة في "النظام الداخلي للحركة"، ذلك أن معظم المستجوبين الذين شملتهم هذه الدراسة يشغلون بالفعل وظائف رسمية في مؤسسات الحركة وفروعها (مسؤولين في المجلس البلدي، أو في الأمانة العامة، وفي مجلس الشورى، أو مرب في مؤسسات الحركة.. الخ) وفي هذا الإطار بيّن الاتجاه العام من تصريحات المستجوبين أنهم:

- يساهمون بانتظام وباستمرار في كل الأنشطة الرسمية التي تخص الحركة مهما كان نوعها ويحترمون تطبيقها والالتزام بها.

- نسبة كبيرة منهم تلتزم بالحضور الدائم في اجتماعات الحركة ولقاءاتها ومواعيدها الرسمية، واعتراف العديد منهم بأن المناقشات في الاجتماعات الرسمية تتم بطريقة ديمقراطية وفي جو أخوي واحترام متبادل.

- المساهمة والاشتراك عند الطلب في الدعم المعنوي والمادي والعمل الجماعي الذي يخص الحركة منها:

أ - المساهمة في الحملات الانتخابية لصالح مرشح الحركة في مختلف المستويات البلدية والولائية والوطنية.

ب- تقديم الخدمات اللازمة التي تحتاج الحركة إليها من خلال الخبرة الشخصية أو السعي للحصول عليها واستثمارها لصالح الحركة.

ج- من واجب كل واحد منهم العمل على استقطاب منخرطين جدد وفق المقاييس الشخصية المتفق عليها ضمنيا في الحركة والتي ينبغي توفرها في الشخص المرشح للانتساب إلى الحركة بصفة رسمية.

د- الترويج لأفكار الحركة والدعاية لها أو الدفاع عنها ومحاولة إبعاد كل التهم الموجهة نحوها، والمحافظة على سرية بعض القضايا المهمة التي تخص الحركة.

ومن هنا نلاحظ بأن ديناميكية النشاط الرسمي والعلاقات الرسمية داخل التنظيم، "أي الجماعات في فروع الحركة"، مرتبط أشد الارتباط بعملية الانخراط بالكيفية التي وصفناها آنفا، فعندما تتم عملية الانخراط وفق شروط انتقائية وعقلانية، تنتج عملية التجانس الفكري والتوافق في العلاقات والمعاملات والتفاعل بين أعضاء الجماعة مما يؤدي إلى تفعيل نشاط الحركة الرسمي وأداء أدوارهم المحددة بحيوية عن طواعية واختيار وليس بضغوط قانونية كما هو معروف في أي تنظيمات اقتصادية، وقبل توضيح هذه الفكرة أكثر

ينبغي أن نضيف بأن هناك عاملا آخر أكثر أهمية كشفته هذه الدراسة يتعلق بالروابط الدموية والقربى التي تتسم بها العلاقات بين أفراد الجماعات التنظيمية في حركة مجتمع السلم بناء على دراستنا هذه العينة.

الروابط الدموية والعلاقات الرسمية:

تعد الروابط الدموية والنسب من أقوى العلاقات التي تبنى بها الجماعات، فهي أساس بناء الأسرة والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة، كما سبق وأن أكدها ابن خلدون في مقاربته عن العصبية "فإذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبا جدا بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة.."[1]، لأنها تبنى غالبا على أسس عاطفية ومشاعر قوية فضلا عن جملة من القيم والتقاليد القوية الراسخة في المجتمع التي تصنع ضميرا جمعيا قويا بين أفراد الجماعة وهو أساس تضامنهم الآلي، كما عرضه إميل دوركهايم[2]، بعكس العلاقات الرسمية التي تبنى على أساس الالتزام بالقوانين والمواثيق والعقود التي تربط بين الفاعلين في التنظيم الرسمي.

وعليه فقد توصلت الدراسة المذكورة آنفا إلى كشف مؤشرات عن روابط دموية وعلاقات نسب قائمة بين المنخرطين في قاعدة الحركة، من خلال إجابة أفراد العينة عن سؤال صيغ كما يلي: هل لك أقارب منخرطون في حركة مجتمع السلم؟ فكان السؤال مثيرا للاهتمام إذ بلغت نسبة المجيبين بـ"نعم" 81٪، وهي نسبة مرتفعة بدون شك، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 19٪ أجابت بالنفي. والمقصود بالأقارب هنا هو وجود أشخاص منتمين رسميا إلى حركة مجتمع السلم تربطهم علاقة دموية قريبة أو بعيدة مهما كانت درجاتها: كالزوج أو الزوجة (أو الخطيبة باعتبارها زوجة في المستقبل) والآباء والأمهات فالأبناء والإخوة ثم قرابة العمومة والخؤولة وأبنائهم وبناتهم ثم الأصهار[3].

---

[1] عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، حققها.علي عبد الواحد وافي، القاهرة ، لجنة البيان العربي، الجزء الثاني، ط2، ص 594

[2] نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ت. محمود عودة وآخرون ، القاهرة، دار المعارف، ط8، 1983، ص.171

[3] اعتمدت هذه الدراسة هذا التمييز في درجة القربى على ما عرضه بعض السوسيولوجيين المهتمين بالقرابة، فالأقارب من الدرجة الأولى هم الأبوان وأبناؤهما وأبناء الأبناء (كالأب والأم والأخ والأخت والابن والابنة، في حين يعتبر الأقارب الأولون لهؤلاء الأقارب مثل (الجد أو أب الأب والخال والعم وابن العم وابن الأخ.. الخ، أقارب من الدرجة الثانية، أما الأقارب من الدرجة الثالثة فهم الأولون لأقارب الدرجة الثانية... وهكذا. انظر محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 261

تدفعنا هذه النتيجة الإحصائية إلى الاعتراف منذ البداية بقوة الروابط بين أفراد الجماعات في الفروع التنظيمية، إذ يلاحظ من النتائج المتحصل عليها بأن الرابطة الزوجية مثيرة للاهتمام بالحيز الذي تشغله في العلاقات بحيث وصلت نسبتها 59.6٪ من فئة الذين صرحوا بوجود أقارب لهم داخل الحركة. ولا شك أن هذه النسبة عالية جدا مقابل نسبة 40٪ ممن لهم أقارب كالأخوة والأخوات، وبلغت نسبة الذين أقروا بوجود أقارب (من الدرجة الثالثة) 45.7 ٪.[⊗] كما أن الأغلبية في فئة المتزوجين بنسبة 90.5 ٪ [مضافا إليهم الخاطبون] في العينة قد صرحت بوجود أقارب ضمن الحركة، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 9.5٪ من نفس الفئة التي أجابت بالنفي. وهذا ما يجعل "بناء الجماعات" هنا يشبه بناء الجماعات الأولية، أي الأسرة والعائلة تحديدا، ما دامت العلاقات القرابية هي الطاغية على كل العلاقات، وخصوصا علاقة الزوجية التي لها دور مهم في هذا البناء. ومما سبق نخلص إلى عدة قضايا:

1. تسود الروابط القرابية (الدموية) بنسبة عالية في العلاقات بين مناضلي الحركة في هذه العينة.

2 ـ تتجلى الروابط من الدرجة الأولى في العلاقات الزواجية بالمرتبة الأولى.

3. تحتل العلاقات القرابية من الدرجة الثالثة (أبناء العم والخال والأصهار...) المرتبة الثانية في العلاقات القرابية داخل هذه العينة.

4. تحتل رابطة الأخوة المرتبة الثالثة في تلك العلاقات.

أما تفسير عوامل كل ذلك فنحيله إلى احتمالين أساسيين:

الأول: أن المنخرطين في هذا التنظيم السياسي شجع بعضهم بعضا على الزواج من داخل الحركة (أي قرين أو قرينة)، وبالتالي ضاعف هنا من علاقات النسب، لا سيما إذا كان

[⊗] [ملاحظة: بعمليات حسابية في الجدول ذاته يمكن التوصل إلى أن نسبة 48.3 ٪ من أفراد العينة كلها صرحت بوجود زوج/زوجة في تنظيم الحركة، و37 نسبة ٪ لها قريب واحد على الأقل في الحركة ونسبة 32٪ ممن اعترفوا بوجود إخوة/أخوات في نفس التنظيم، بيد أن تلك النسب يمكن قسمتها على اثنين على الأقل إذا ما أردنا حصر علاقة القرابة بين اثنين فأكثر: فعندما يصرح المستجوب هنا بوجود زوجته أو أخته أو أخوانه أو أصهاره وأبناء عمومته... الخ داخل العينة المدروسة، فقد يكون هناك بالمقابل قريب له أيضا في نفس العينة قد صرح هو كذلك في الاستبيان بوجود نفس العلاقات في العينة فتقسم النسبة، وفي هذه الحالة تقسم على اثنين، أماّ إذا كان لكل المستجوبين أحد من الأقارب ولكنه خارج العينة المذكورة وهو عضو في حمس عندئذ تبدو النسب قريبة من الواقع، إلاّ إذا كان السؤال متبوعا بسؤال آخر "هل هو ضمن العينة؟" وهذا غير ممكن عمليا لأنه لا يدري المستجوب ذاته ولا الباحث بوجود سابق لأحد من أقاربه في العينة.

هذه الملاحظة المنهجية والتقنية تبين لنا مدى صعوبة حصر تلك العلاقات على مستوى كل أفراد العينة. ومع ذلك حاولنا تحليل تلك العلاقات القرابية السائدة وفق تصريحات المستجوبين سواء كان لهم أقارب داخل العينة أو خارجها.]

هناك انتماء سابق لإخوة وأخوات إلى هذا التنظيم (مثلا إذا كان زواج أختين/أخوين معناه أربعة أصهار داخل العينة، حتى وإن كان الزوج/الزوجة من خارج حركة حمس، كأن يصاهر شخص شخصا آخر بأخت له لا تنتمي إلى الحركة). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العلاقات ليست مجرد علاقة انتماء حزبي، أو أن الأعضاء هم مجرد رفقاء نضال سياسي فحسب، بل أكثر من ذلك هي علاقات أخوية وزواجية ونسب دموي.

الثاني: أن المنخرطين الأوائل قد أدوا دورا مهما في استدراج أقاربهم إلى الانخراط في الحركة: أزواجا وإخوانا وأصهارا وأبناء عمومة.. فضلا عن أبنائهم وبناتهم بعدما كبروا، ثم أدى هؤلاء بدورهم نفس الأدوار مع أقارب لهم كذلك.. وهكذا دواليك، أي أن جزءا من بناء الجماعات في فروع الحركة قد تم في إطار هذه العلاقات والروابط القرابية. وفي هذا الصدد نذكر بأن الشيوخ المؤسسين الأوائل، وبالأخص الشهيد محمد بوسليماني، كانوا يشجعون الشباب والشابات على الزواج وبالطرق المباشرة والشخصية حينما كانوا أعضاء في جمعية الإرشاد والإصلاح وفي حركة المجتمع الإسلامي سابقا[1].

أما على المستوى التنظيري فنستخلص بأن الحركة ومن خلال فروعها صارت تؤدي وظيفة اجتماعية خفية غير معلنة ولا مقصودة أو مخطط لها، مثلما عبر عن ذلك السوسيولوجي الأميركي ر. ميرتون[2] وهي أنها أضحت حقلا لاكتشاف زوجة/زوج المستقبل بالنسبة إلى العزاب من كلا الجنسين، لأنها تتيح لهم فرصا لحل مشكلة العزوبة قد لا تتوفر خارج مقرات الحركة. بمعنى أنها وفرت لهم إمكانية التعارف السابق عن قرب ولاختيار شريك/شريكة الحياة في المستقبل دون انتهاك القيم الدينية، بل العكس يتم ذلك في إطار احترام الشريعة الإسلامية، ذلك أن المنخرط من كلا الجنسين يعرف أو سيعرف عن قرب وبسهولة مجموع الخصائص المحددة التي يريدها في قرينته (قرنها) المنخرطة في الحركة، حتى ولو كانت بصورة تقريبية: كالتدين، والمستوى التعليمي، والتوجه السياسي الديني وحتى الانتماء العائلي لكل منهما والعمر فضلا عن الصفات الجسدية.. الخ. ففي مقرات الحركة ومؤسساتها يلتقي الجميع ذكورا وإناثا في المناسبات الرسمية أو غير الرسمية وأثناء التجمعات والملتقيات والندوات.. الخ، لكنها توفر لهم مناسبة للتعارف وبناء علاقات كالصداقة الحميمة (ضمن الذكور فقط أو ضمن الإناث فقط) وهذا ما يساعد بعدئذ على بناء علاقات مصاهرة ورابطة زوجية، حتى وإن كان أحد الأزواج ليس ضمن الحركة، يكفي أن علاقة صداقة داخل الجماعة يمكن أن تتطور إلى مصاهرة في بعض الأحيان.

---

[1] مختار جعيجع ،مرجع سابق ، ص 495

[2] نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، (ت. محمد عودة وآخرون)، القاهرة ،دار المعارف ط.8، 1983، ص .333

ويلاحظ في هذا الشأن بأن النتائج المتحصل عليه في هذه الدراسة متوافقة إلى حد ما مع ما توصل إليها م. بوزون M.Bozon وف. هيران F. Héran[1] في استقصائهما (1984) حول معلومات تتعلق بأزواج تزوجوا سنة 1960 فأثبتا أن مكان لقاء هؤلاء قبل الزواج مرتبط بالفئة الاجتماعية أو الطبقة التي ينتمون إليها ارتباطا قويا. فجمع المؤلفان تلك اللقاءات حول ثلاثة نماذج من الأماكن:

- الأماكن المنفتحة على كل الناس، مثل قاعات الرقص والمقاهي والحفلات العمومية، حيث يلتقي كلا الجنسين من الطبقات الشعبية (كالعمال غير المؤهلين).

- الأماكن المحجوزة أي شبه وقف على نوعية من الأشخاص، بمعنى أن المجالات شبه منفتحة مثل أماكن العمل، الجمعيات، قاعات الموسيقى التي يحضر فيها غالبا "الزوجان" هم من الطبقة المتوسطة (أساتذة، تربويون، موظفون..).

- أماكن تعتبر وقفا على فئة أو طبقة اجتماعية دون غيرها أي متعلقة بنوعية محددة من الأفراد، تتعلق بالدوائر العائلية وأصدقائهم، حيث يتعارف أبناء الطبقات العليا (ذوو المهن الحرة، ورؤساء المؤسسات والمهندسون...).

ومما سبق يمكن القول سوسيولوجيا بأن لهذا النوع من التنظيمات وظيفة غير مباشرة تتجلي في بناء علاقات اجتماعية قوية متمثلة في بناء رابطة قرابة، وهذا بدوره يعود على الحركة ذاتها بوظيفة مهمة وهي تقوية التماسك الاجتماعي والتضامن داخل الحركة بحيث تعزز روابطها القوية وتجعلها صامدة ضد أي انحلال أو تفكك، وبهذا المعنى فإن العلاقة الرسمية المحددة حسب القانون الداخلي لحركة حمس تتداخل مع العلاقات غير الرسمية الممثلة في رابطة المصاهرة بين الأعضاء وبناء علاقات دموية، وهي بدورها توجه عملية الانخراط التي كانت محصلتها التجانس السوسيوثقافي للأعضاء المنخرطين والانسجام القوي في التوجه الفكري والتضامن في النشاط الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة التي يتوخاها الجميع.

بناء على هذه النوع من العلاقات غير الرسمية تكون استجابة قوية من قبل الأفراد نحو التعاون لإنجاز ما هو مطلوب قانونا بمحض إرادة الأفراد (وليس مجرد الخضوع لقوانين ملزمة التطبيق أو خوفا من عواقبها في حالة انتهاكها كما هو الحال في المؤسسات الاقتصادية والصناعية). ولكن في نفس الوقت الجانب الرسمي في هذا التنظيم يدعم بدوره تلك العلاقة غير الرسمية ذاتها وفي المحصلة يظهر ارتباط متبادل بين العلاقة الرسمية من جهة والعلاقة غير الرسمية من جهة ثانية كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[1] Michel Giacobbi & Jean-Pierre Roux, Initiation à la sociologie, Paris ,Hatier, 1990, p.20

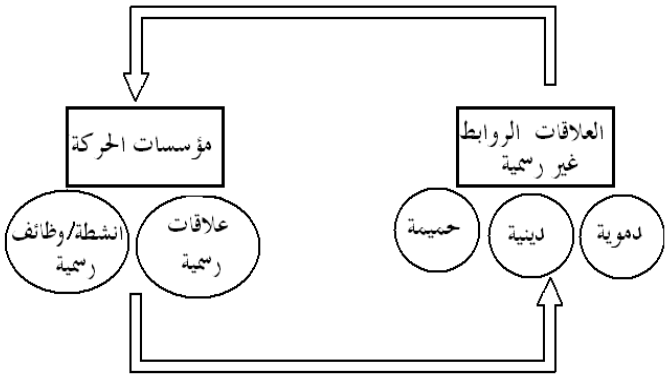

يوضح هذا الشكل علاقة متبادلة بين الروابط الدموية والدوافع الدينية والعلاقات الحميمة من ناحية والحركة كتنظيم سياسي رسمي من ناحية ثانية، بحيث تستفيد مؤسسة الحركة من تلك العلاقات في عملية الانخراط الانتقائية التي هي أساس التجانس بين الأعضاء، وبالمقابل توفر مؤسسات الحركة فضاء وفرصا تشجع المنخرطين على إقامة علاقات غير رسمية (قرابية وصداقات). والواقع أن هذه الأدوار التبادلية بين الطرفين غالبا ما تكون غير مقصودة وغير مباشرة أو خفية أي دون الإفصاح عنها. لأن الحركة باعتبارها تنظيما سياسيا ليس من وظائفها تزويج الشباب ولا ربطهم بعلاقات نسب، كما أن استقطاب أعضاء جدد عن طريق بناء علاقة صداقة قبلية لا يمكن أن تكون عن قصد وبتخطيط مدروس سابقا، فليس هناك أي إشارة إلى ذلك في النظام الداخلي والقانون الأساسي لهذا الحزب.

أهم ما يمكن استخلاصه هنا بأن مثل هذه العلاقات غير الرسمية التي تتسم بها شبكة العلاقات الداخلية بين مناضلي الحركة تتميز بها الجمعيات التي تهدف إلى ربح مادي ومنفعة اقتصادية لأعضائها كالجمعيات الخيرية والرابطات الثقافية والدينية.. الخ، والتي تقوم على أسس دينية أو ثقافية أو أيديولوجية ودموية.. وهذا عكس ما تتميز به التنظيمات ذات الأهداف الاقتصادية والمنافع المادية.

وفي هذا الصدد نعرض قضيتين فكريتين تدخل ضمن علم اجتماع التنظيمات:

الأولى: أن علماء اجتماع التنظيم لاحظوا بأن العلاقات غير الرسمية بين أفراد الجماعة تزداد قوة (وبما يتسع نطاقها) كلما كانت بيروقراطية التنظيم أكثر صرامة بتعقد قوانينه الداخلية، وبالتالي تضحى الأدوار التي تلعبها الجماعات "غير الرسمية" مهددة لبناء التنظيم ومسببة لاختلاله، فقد تؤدي بالأفراد إلى التمرد والإضراب عن العمل وربما النزاع والصراع العنيف الذي غالبا ما يقع بين فئتين اجتماعيتين في أي تنظيم رسمي: بين مالكي السلطة والقرار من ناحية "الإداريين" من جهة، وبقية المشتغلين والعاملين من جهة ثانية. أما في

الحركة، بالعكس، فإن الشعور الديني والقرابي والعلاقات الحميمية بين أفراد الجماعة والهدف المشترك.. الخ كلها انعكست بالإيجاب على العلاقات الرسمية في التنظيمات الفرعية لحركة مجتمع السلم، بل هي التي تؤدي إلى تقوية الروابط في العلاقات الرسمية كالانضباط في العمل والتطوع الجماعي والتضامن والتعاون والعمل المشترك لصالح الحركة.

الثانية: ويلاحظ علماء الاجتماع أيضا أن في التنظيم الرسمي خصوصا في المؤسسات الإنتاجية ينزع الأفراد الذين لهم مهارات مهنية أو دراية بالقوانين، إلى التحرر من تطبيق قوانين التنظيم ذاته يتجاوزونها أو ربما ينتهكونها ما داموا مالكين لتلك المؤهلات القوية فهم في مواقع قوية، ومن هنا ينشأ النزاع حول السلطة (كما استنتج ميشال كروزيي) وتتحول المؤسسة إلى حقل للمنافسة والنزاع والسعي دائما نحو المزيد من النفوذ والسيطرة[1]. غير أن في مؤسسات حركة مجتمع السلم وفروعها، التي تضم مناضلي قاعدتها، لا تحدث مثل هذه النزاعات حسب الاستنتاجات السابقة، باستثناء مؤسسات قيادتها (كالمجلسين التنفيذي والشورى الوطنيين) التي حدثت فيها نزاعات وصراعات بين قادة من الصف الأول في الحركة بشكل مستور وخفي أحيانا وصريح في أحيان أخرى.. وكلها تحتاج إلى بحث آخر خاص ومعمق.

خاتمة:

إن علاقة الترابط الوظيفي في العلاقات بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي داخل هذا النوع من الجماعات لمن القضايا الأساسية والاستراتيجية التي ينبغي الاهتمام بها في مثل هذه التنظيمات لأنها تؤدي إلى تفعيل أدوار الفاعلين الرسمية وانسجام علاقاتهم الداخلية. كما تبينت لنا أهمية العلاقات غير المحددة بقوانين رسمية في التنظيم، والتي تبنى على أسس روحية وعقائدية وقرابية، ينبغي على قادة التنظيمات والفاعلين فيها إيلاؤها قيمة عملية في الممارسات داخل التنظيم، لأنها تعزز شبكة العلاقات الرسمية في التنظيم وتقوي بناءه الداخلي وتحميه من التصدع والنزاع، بل وتُفعِّل الأنشطة الرسمية وتجعلها دينامية وحيوية ضمن علاقات تعاون وتضامن وبضمائر مشبعة بروح الجماعة تقل فيها النزعة الفردية والأنانية المقيتة، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها التنظيم، ومع ذلك يبدو لنا الأمر غير كاف إذا بقيت هذه العلاقات على مستوى القاعدة فقط دون القمة بل لا بد أن تشمل كذلك القاعدة والقمة معا في أي تنظيم، وهذا ما يحتاج إلى مزيد من البحوث المعمقة والمستمرة والمترابطة، ونأمل أن يكون هذا العرض حافزا ومثيرا لاهتمامات باحثين آخرين في المستقبل.

---

[1] مختار جعيجع: مرجع سابق ص 85.